

الفصل الرابع

من رواد مدرسة الحقوق الخديوية

تخرج من مدرسة الحقوق جيل من العلماء الأفاضل والاساتذة الرواد الذين ارتفعوا بمكانة القضاء في مصر، وعملوا على اصلاحه واستقلاله وتكبدوا المشاق من اجل رفعة الحق واقامة قواعد على أسس متينة وكانوا بمثابة الضوء الاحمر لكل حكم ظالم ليقف عند حده، حتى اطمأن الناس إلى ان في مصر قضاء لا يفرط في حق، ومن هؤلاء الرواد نذكر محمد قدرى باشا الذى تقلب في العديد من المناصب القضائية وتفخر المكتبة القانونية بمؤلفاته واحمد لطفى السيد الذى كان رسولا للفكر الليبرالى، وفيلسوفاً للجيل عاش لوطنه ومن اجله وعبد الرزاق السنهورى الذى تعرض للضرب المبرح - وكان وقتها رئيساً لمجلس الدولة - لانه اصصر على موقفه برفض الحكم العسكرى واعادة الحكم المدنى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وفيما يلى تعرض لذلك.

١- محمد قدرى باشا

[١٨٣١-١٨٨٨]

كان محمد قدرى من رجال القضاء البارزين، وكان واسع الاطلاع على المواد القانونية. ولد بمدينة ملوى فى صعيد مصر ودخل مدرسة الادارة والالسن^(١) واتم دروسه بها، ونبغ فى معرفة العديد من اللغات، وقد عهدت اليه الحكومة المصرية الكثير من المهام المتعلقة بنقل القوانين او وضعها او شرحها^(٢)

واختاره الخديوى اسماعيل مريبا لولى عهده، وتقلب فى كثير من المناصب فكان مستشارا فى المحاكم المختلطة وناظرا للحقانية فى نظارة شريف باشا الثالثة التى تألفت فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١^(٣) والذى قام خلالها بتبويب الاحكام الشرعية وعلى يده وضعت لائحة المحاكم الالهية الجديدة وسنت قوانينها^(٤)، وفى عهد هذه الوزارة ايضا ضم قدرى باشا إلى مجلس المعارف الاعلى^(٥) الذى عمل فى تلك الفترة على تحسين احوال اساتذة المدارس ونظارها وزيادة رواتبهم وإلى جانب ذلك تولى قدرى باشا نظارة المعارف فى ٢٤ مايو ١٨٨٣ فى عهد نظارة محمد شريف باشا الرابعة^(٦) واستمر على رأسها حتى ٧ يناير ١٨٨٤^(٧).

ولقدرى باشا العديد من المؤلفات المشهورة منها "مرشد الحيران إلى معرفة احوال الانسان فى المعاملات المدنية الشرعية"، و "الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية" و قانون العذل والانصاف فى القضاء على شكليات الاوقف" وقانون الجنايات والحدود^(٨) وقد استعانت الحكومة بمؤلفات قدرى باشا وبغيره من اساتذة الحقوق فى اللجنة التى شكلتها لوضع قانون الاحوال الشخصية الخاصة باحكام الزواج وما يتعلق به من طلاق ونفقه دون التقييد بمذهب معين بل يستمد مواده من فقه المذاهب الاربعة ومن خلال ذلك اصدر السلطان حسين كامل قراره فى ٢١ ديسمبر ١٩١٤ بالغاء وظيفة القاضى التركى^(٩)

(١) سميت مدرسة الحقوق فى بداية عهدها بمدرسة الادارة والالسن

(٢) جرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٩١٤، ص ٣٠٥.

Reid: op.cit. P. 17-18

(٣) اللوائح المصرية فى ١٧ سبتمبر ١٨٨١ وقد اتعم الخديوى توفيق على محمد قدرى بك بالباشوية.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العربية والاحتلال الانجليزى، القاهرة، النهضة المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٤٩، ص ١٣٨.

(٥) انظر مجموعة الاوامر العالية لسنة ١٨٨١، ص ١٨٨.

(٦) عين قدرى باشا ناظرا للمعارف بدلا من احمد خيرى باشا: انظر النظارات والوزارات، ج١، ص ١٢٦.

(٧) المركز القومى للبحوث التربوية: وزراء التعليم فى مصر وبرز انجازاتهم، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٦.

(٨) الرافعى: المرجع السابق، ج١، ص ٢٧٨-٢٧٩ وجرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، ج٢ القاهرة ١٩١٤.

(٩) كيايلى: المرجع السابق، ص ١٩٢.

٣- أحمد لطفى السيد

[١٨٧٢-١٩٦٣]

نشأ لطفى السيد فى اسرة مصرية صميمة بقرية بريقين بمركز السنبلوين دقهلية وتدرج فى التعليم حتى تخرج من مدرسة الحقوق الخديوية فى عام ١٨٩٤ مع الدفعات الاولى من الخريجين الذين كان عدد الدفعة منهم لاتزيد عن الاثنى عشر خريجا^(١) ولما كانت وظائف القضاء تنتظر اولئك الخريجين فقد عين لطفى السيد فى سلك النيابة، واخذ يترقى حتى وصل إلى منصب وكيل نيابة عام ١٩٠٠ وعندما انتدب للعمل فى نيابة بنى سويف التى هناك بمديته عبد العزيز فهمى وشرع الرجلان يفكران فى حالة مصر، وانتهى بهما الامر إلى التفكير فى انشاء جمعية سرية كان غرضها تحرير مصر من الاحتلال وقد تأسست هذه الجمعية فى عام ١٨٩٦ واطلق عليها جمعية تحرير مصر ولما علم الخديو عباس الثانى بامر هذه الجمعية حاول ان يضمها إليه فأرسل مصطفى كامل لمقابلة لطفى السيد من اجل هذا الغرض فوافق وتقابل مع الخديو الذى طلب منه السفر إلى سويسرا لاكتساب الجنسية السويسرية والعودة إلى مصر لتحرير جريدة تقاوم الاحتلال تحت الحماية السويسرية فلا تستلعب انجلترا ان تحول دون ذلك وفعلا سافر لطفى السيد إلى سويسرا ثم عاد إلى مصر، وقدد تقريرا إلى الخديو يتلخص فى ان مصر لايمكن ان تستقل الا بمجهود ابنائها وانه من المصلحة ان يرأس الخديو حركة شاملة للتعليم العام^(٢)

ورجع لطفى السيد بعد ذلك إلى نيابة الفيوم، فنيابة ميت غمر، فنيابة المنيا وفى عام ١٩٠٥ استقال من النيابة لخلاف فى رأى القانونى بينه وبين النائب العمومى فعمل بالمحاماه مع صديقه عبد العزيز فهمى.

وقد شارك لطفى السيد فى تأسيس حزب الامة، وادارة صحيفة الجريدة لسان حال الحزب، واستمر فى هذا العمل حتى قيام الحرب العالمية الاولى فعاد إلى العمل الحكومى حيث عين رئيسا لنيابة بنى سويف فى عام ١٩١٥.

(١) عن اسماء هذه الدفعة، انظر الكتاب المنوى لكتبة الحقوق، ص ٢٣٨.

(٢) عبد المنعم الجميلى: الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢-١٩١٤، القاهرة، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٢، ص ١١٧-١١٨.

ثم انتقل بعد ذلك للعمل كمدير لدار الكتب المصرية وفي هذا المكان أخذ يترجم مؤلفات
ارسلو لان النهضة العلمية كما يراها لانتتم دون الاعتماد في بادئ امرها على الترجمة قبل
الكتابة، (١)

وقد عمل لطفى السيد بالجامعة المصرية القديمة عضواً في مجلس ادارتها ثم وكيلها،
وعندما اسست الجامعة الحكومية في عام ١٩٢٥ عين لطفى السيد مديراً لها واستمر في هذا
المنصب حتى عام ١٩٤٠ فيما عدا فترات قضاها بوزارة المعارف. وقد عين عضواً بمجمع
اللغة العربية في عام ١٩٤٠ فرنيساً له ١٩٤٥-١٩٦٣، كما عين وزيراً للخارجية عام ١٩٤٦
فنائياً لرئيس الوزراء وعضواً بمجلس الشيوخ.

وكان لطفى السيد يؤمن بالتطور كما كان يؤمن بالحرية، فوقف بالمرصاد لكل من حاول
الانتقاص من هيبة الجامعة وكرامتها، لقد كانت حياة لطفى السيد من اجل مصر فسيحة متعددة
فكان رسولاً للفكر اللبيرالى، وفيلسوفاً للجبل، ورجل امة عاش لوطنه ومن اجله، لقد عاش لطفى
السيد اخصب فترات تاريخ مصر الحديث فقد نشأ في ثورة وختم حياته في ثورة (٢)

(١) مجمع اللغة العربية: المجمعون، القاهرة ١٩٦٦، ص ٤٢.

(٢) احمد لطفى السيد: قصة حياتى، ص ١٦٠.

٣- الدكتور / عبد الرزاق احمد السنهورى

[١٨٩٥-١٩٧١]

أحد اعلام القانون، وصاحب المؤلفات القانونية الهامة التى افادت العديد من الدول العربية فى وضع قوانينها ودساتيرها.

ولد عبد الرزاق السنهورى بمدينة الاسكندرية فى الثانى عشر من اغسطس ١٨٩٥. وبعد ان انتهى من دراسته اثنائية فى عام ١٩١٣ دخل مدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة، وحصل على شهادة الليسانس منها فى عام ١٩١٧ وكان ترتيبه الاول. وفى اعقاب ذلك عين وكيلًا للنائب العام فى مدينة المنصورة وظل فى منصبه حتى قامت ثورة ١٩١٩ فانضم إلى الوفد، ودعا إلى اضراب الموظفين مما تسبب فى نقله إلى اسبوط. وفى عام ١٩٢٠ ترك السنهورى النيابة وعمل مدرسا للقانون بمدرسة القضاء الشرعى إلى ان اختير عضوا فى بعثة دراسية إلى فرنسا للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق فمكث هناك خمس سنوات من ١٩٢١ حتى ١٩٢٦ فحصل على دكتوراه فى العلوم القانونية، ودكتوراه فى العلوم الاقتصادية والسياسية، ودبلوم من معهد القانون الدولى من جامعة باريس^(١)

وبعد عودته إلى مصر عين مدرسا للقانون المدنى بكلية الحقوق بالجامعة المصرية، وانشغل باعداد دروسه لطلابه فى مقدمة القانون، والمدخل لدراسته، وعقد الايجاز، ونظرية العقد هذا بالإضافة إلى انه اخذ يذكى فى نفوس طلابه حب القانون وحرية الفكر، يحوطهم برعايته، ويفيض عليهم من علمه فكان استاذًا جامعيًا فذا مؤمنًا برسالته العلمية.

وفى عام ١٩٣٥ سافر السنهورى إلى بغداد بدعوة من الحكومة العراقية حيث شارك فى انشاء كنية الحقوق هناك، وفى اعداد مشروع قانون مدنى جديد للعراق. وبعد عودته إلى مصر فى عام ١٩٣٦ عين عميدا لكلية الحقوق بالجامعة المصرية ثم عين قاضيا بمحكمة المنصورة المختلطة فمستشارا مساعدا بقلم قضايا الحكومة، فوكيلا لوزارة المعارف سنة ١٩٣٩، وبعد ان ترك هذا المنصب فى عام ١٩٤٢ اشتغل بالمحاماة لفترة ثم سافر إلى العراق لاعداد القانون المدنى العراقى. وفى عام ١٩٤٤ عين السنهورى وكيلًا لوزارة العدل كما تولى وزارة المعارف اربع مرات كان آخرها فى وزارة ابراهيم عبد الهادى التى شكلت فى ١٩٤٨/١٢/٢٨ وظل بها حتى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ حيث عين رئيسا لمجلس الدولة فاقام قواعده على اسس متينة.

(١) د/ محمد مهدي علام: مجمع اللغة العربية - المجمعين، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٠٠.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعسك السنهورى بضرورة انتهاء الحكم العسكرى، واعادة الحكم المدنى حرصا منه على مصلحة الوطن العليا مما اغضب العسكريين فدبروا مظاهرة ضده فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ خرجت من مبنى هيئة التحرير اندس داخلها بعض رجال البوليس الحربى، واقتحموا مبنى مجلس الدولة ودخلوا قاعة اجتماع الجمعية العمومية واعتدوا بالضرب على الدكتور السنهورى وعلى باقى اعضاء المجلس، واجبروهم على التوقيع على بيان بتأييد مجلس قيادة الثورة والجانب العسكرى مما أدى إلى اصابة الدكتور/ السنهورى بجروح شديدة دخل بسببها المستشفى^(١)

وللدكتور السنهورى بصمات علمية هامة منها تأسيسه لمعهد الدراسات العربية العالية ليكون اطارا للدراسات المقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الحديثة، ومنها عضويته بمجمع اللغة العربية واسهامه فى وضع كثير من المصطلحات القانونية فى لجان القانون والاقتصاد^(٢)

^(١) لتفاصيل انظر: نادى السنهورى وتوفيق الشاوى: عبد الرازق السنهورى من خلال اوراقه الشخصية، القاهرة، الزهراء، للاعلام العربى ١٩٨٨.

^(٢) مهدى علام: المرجع السابق، ص ١٠٠.